لقاءات .. ولقاءات .. والهدف واحد

التسوية الاميركية والمحاور الفلسطيني!

المشروع الاميركي والاوروبية هدفهما واحد: تثبيت نهج كامب ديفيد

انقاذ نظام السادات يتم عبر صيغ مخففة

- المطلوب موقف فلسطيني واضح ومحدّد من مسألة "الحوار"

كلما يتذكر فحص المبادرات الدولية باتجاه الفلسطينيين ، وعودة بسيطة بالذاكرة الى الوراء ترينا ان الدول الغربية بمجملها ، بمن فيها « اسرائيل » نفسها ، فتشت ولا تزال عن « محاور فلسطيني » يمكنه ان يشكل غطاء وحمايه لتواجدها المصطنع على الارض العربية سواء بالاحتلال او بـ « الاستيراد والتصدير » . وطبعا لم تتنبذ الولايات المتحدة عن هذه القاعدة بالرغم من كونها الدوله الاكثر رعاية عند كل الرجعيات العربية .

لكن الحديث الذي يدور بكثافة هذه الايام وتتردد اصداؤه في العواصم والتصريحات والزيارات وكذلك اللقاءات والمتركز حول احتمال قيام حوار مباشر بين الفلسطينيين وأميركا يدفعنا الى التساؤل عن المدى الذي يمكن أن تصل اليه زعيمة الامبريالية العالمية في « حوارها » وعن مدى جدية الحديث عن استقلالية القرار الاوروبي ، وكذلك عن الثمن المطلوب تقديمه من الطرف الآخر في عملية الحوار المقترحة ؟

وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بطرس غالي قال في احد تصريحاته انه « علينا منذ الآن أن نحضر انفسنا لمواجهة طريق مسدود في مفاوضات الحكم الذاتي ، وبالتالي فرتنا أن نجمع بين اتجاهين : متابعة المحادثات حول الحكم الذاتي وفي الوقت نفسه اطلاق مبادرات سياسية جديدة على الصعيد الدولي ».

هذا الاعتراف الصريح للنظام المصري يعكس مدى الارباك الذي سببه انعدام وجود طرف فلسطيني مفاوض ومشارك في « طبخة كامب ديفيد » ، غير انه — اي الاعتراف — لا يغير شيئا من جوهر العلاقة التي نشأت بين الاطراف الثلاثة المشاركة ، فها هو غالي نفسه يؤكد في مؤتمر صحفي عقده في القاهرة ان بلاده « تسير نحو اقامة علاقات طبيعية كاملة مع « اسرائيل » على رغم استمرار الخلاف بين البلدين حول قضية الحكم الذاتي الفلسطيني » . وذكر ان مصر تحاول ايجاد مكان للسفارة المصرية في تل ابيب او في منتجع هرتسليا .. انني ارى ذلك بداية لعلاقات طبيعية بين البلدين » .

هذا « الخلاف » الذي يتحدث عنه غالي ليس في الواقع سوى عجزا عن التقدم في اتجاه « المرحلة » الفلسطينية من اتفاقيتي كامب ديفيد ، بينما يسير « تطبيع » العلاقات بين مصر و « اسرائيل » بشكل عادي وثابت ، انه عجز عن تخطي ما أعلن حتى الآن ، وفشل سياسي للنظام المصري داخليا وخارجيا.

ان سير المفاوضات بشكل طبيعي شكل في فترة سابقة تغطية لما اتخذ في مصر من قرارات اقتصادية وسياسية ، وتوقفها يعني انكشاف هذا الغطاء ، وهو ما دفع السادات والولايات المتحدة الى التفتيش عن بدائل . ففي هذا الاسبوع قام وفد عسكري اميركي ضخم يضم ثلاثين خبيرا بزيارة لمصر حيث التقى المسؤولين العسكريين وسط ضجة اعلامية مفتعلة عن « تسليح مصر وتزويدها باحدث الاسلحة » . غير ان ما فهم من نتائج الزيارة انحصر في موافقة الطرفين على قيام خبراء اميركيين بالاشراف على تدريب الجيش المصري !

الولايات المتحدة المهمة كثيرا بانقاذ صديقها السادات مما يواجهه من مشاكل ومصاعب تحركت فجاة باتجاه الفلسطينيين . ومنذ شهر او اكثر والساحة الدولية تشهد مدا وجزرا بهذا الصدد . لكن تضارب التصريحات الاميركية وعدم صمودها اكثر من ٢٤ ساعة فتح الباب واسعا امام التاويلات وكذلك امام « مبادرات » اوروبية لشق طريق الحوار الاميركي — الفلسطيني .

لكن ماذا يستشف من مجمل التحركات والتصريحات الاميركية والاوروبية ؟ ان التركيز على الحوار مع الفلسطينيين « الذين أهملوا قليلا حتى الآن » على حد تعبير المبعوث الالماني الخاص الى بيروت ، يشكل تمهيدا لدخول الاردن واقدامه على خطوة اكبر ، ما دام الموقف الفلسطيني هو دائما بالنسبة له الحد الادنى . وعلى صعيد الطرح السياسي فان ما قدمه كل الذين التقوا منظمة التحرير لم يخرج عن كونه صيغا متعلقة بكامب ديفيد . لقد ركزت هذه الطروحات على المسائل التالية :

١ — استمرار الحوار المصري «الاسرائيلي» الذي جاءت به اتفاقيتا كامب ديفيد . اي تثبيت مبدا التعامل والاعتراف بالكيان الصهيوني .
٢ — لا دولة فلسطينية في الضفة والقطاع خارج اطار الهيمنة الاردنية او « الاسرائيلية » .
٣ — اعتراف متبادل بين منظمة التحرير و«اسرائيل» (المشروع الاوروبي) .
٤ — صيغ مخففة لاتفاقيتي كامب ديفيد .
٥ — مشروع تعديل القرار ٢٤٢ بحيث يضمن « الحدود الآمنة لكل الدول بما فيها « اسرائيل » » .

كل هذه البدائل كما نلاحظ تصب في اطار تثبيت شرعية الكيان الصهيوني واشاعة التعامل معه دون ان تقطع صلتها بالاتفاق الثلاثي الاساسي .

ان هم تمييع اسلوب ومضمون كامب ديفيد هو الذي يشغل الولايات المتحدة ويدفعها الى تحريك مشاريع « اوروبية » واطلاق تصريحات وآراء لا تخرج عن اطار البالونات السياسية الهادفة اساسا الى تفي الاشكال المناهضة لكامب ديفيد .

لقد شكلت معارضة النهج الاستسلامي للسادات ، رغم موقعنا من مدى فعاليتها وجديتها ، احراجا كبيرا للسياسة الاميركية في الشرق الاوسط . ولعبت المقاومة الفلسطينية الدور الاساسي في هذا التصدي وقادت بنفسها الهجوم المعاكس ضده ، فزادت الضغوطات عليها وزادت بالطبع الاعتداءات الصهيونية على الجنوب والتوتير الامني على الساحة اللبنانية . غير ان هذا لم يغير شيئا من طبيعة تصديها للمعاهدة رغم بعض النغرات هنا وهناك . فالصراع ضد الامبريالية الاميركية طويل ومرير ، والساحة العربية والفلسطينية عرفت طوال فترة تصديها هجوما تسوويا بقيادة اميركا همه الوحيد القضاء على الشعب الفلسطيني وحقه في الوجود . ومن مبادرة روجرز الى مجازر الاردن الى الحرب الاهلية اللبنانية مرورا بمسلسل الاغتيالات والتفجير ، كانت الولايات المتحدة مباشرة او عبر وسائل محلية تخوض صراعا مميتا ضد الشعب الفلسطيني . واذا كانت حدة هذا الصراع قد ارتفعت الآن فلان الاميركيون يعرفون اهمية الدور الفلسطيني في تثبيت المواجهة العملية للمعاهدة الاستسلامية . وهم لذلك يلجاون بعد كل بالون اختبار يطلقونه الى اعادة تاكيد موقفهم الحقيقي الرافض اقامة اية دولة فلسطينية مستقلة او حتى الاعتراف بمنظمة التحرير دون ان يسبق ذلك اعتراف فلسطيني بالكيان الصهيوني وشرعية وجوده .

واذا كانت الولايات المتحدة تلوح بامكانية اجراء تعديل للقرار ٢٤٢ بحيث يكف عن اعتبار الفلسطينيين مجرد « لاجئين » فهي تحاول ان تعيد التاريخ الى ما قبل انطلاق المقاومة الفلسطينية والى وضع الدول العربية المناهضة لكامب ديفيد في جو الهزيمة العسكرية التي افرزت القرار المذكور .

لكن الى اي مدى يمكن لبالونات الاختبار الاميركية ان تنجح فعلا في تحقيق اهدافها ؟

الحديث الاميركي عن الفرق المعدة لاحتلال منابع النفط يعني ابعاد فكرة القيام بعمل ما ضد الولايات المتحدة ومصالحها الاقتصادية في المنطقة ، واذا كانت المقاطعة العربية ضد نظام السادات رغم النغرات الكبيرة التي تخللتها ورغم لعب الولايات المتحدة دور الوسيط غير المباشر ، قد اثرت كثيرا على اقتصاديات النظام المصري ، فماذا يمكن لمقاطعة عربية ضد الولايات المتحدة ان تفعل ؟

ان خط مواجهة كامب ديفيد يتطلب وضوحا في التعامل مع اطرافها الثلاثة ، واذا كانت المقاطعة الاقتصادية تنطبق على مصر ، فهي تنطبق ايضا على الولايات المتحدة الاميركية الشريك الكامل في المفاوضات وحاميها الاساسي ، وكذلك المقاطعة السياسية والنفطية وغيرها .

لقد رفعت بعض الاطراف في جبهة الصمود والتصدي صوتها عاليا مطالبة باتخاذ موقف جذري وحاسم من اميركا ودورها في المنطقة ، ثم تجددت هذه الاصوات في قمة بغداد لكن دون فائدة .

لقد بلغت ازمة الطاقة في الولايات المتحدة (رغم التخزين) امرا يهدد ادارة كارتر بالسقوط فكيف اذا زاد هذا الضغط وتحول الى مواجهة حاسمة . من خلال استخدام البترول كسلاح في مواجهة اميركا بعد موقفها المعادي للشعب الفلسطيني .

ان مجرد اتخاذ موقف سياسي عربي معلن ضد سياسة الولايات المتحدة كاف لبلبلة اوضاعها في المنطقة ، فكيف اذا استرد الشعب العربي شيئا مما نهبته وتنهبه آلة الاقتصاد الاميركية من ثرواتنا !

الاميركيون اكدوا اكثر من مرة التزامهم بامن « اسرائيل » واولوية هذا الالتزام على سائر الالتزامات الاخرى ، واللقاء — الاعتذار الاخير الذي تم بين كارتر والسفير « الاسرائيلي » في واشنطن دليل قاطع على ما تمثله علاقاتهما من تشابك ومصلحة مشتركة وتبن كامل لوجهة نظر واحدة سياسية وعسكرية ، بحيث لا يخرج « خلافهما » عن اطار التكتيك السياسي .

واذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد شكلت خلال الفترة السابقة محور التصدي للسياسة الاميركية ، فهل يمكنها اليوم ان تعكس دورها عبر القبول بالحوار مع الولايات المتحدة ؟ ان مطالبة

من يخدع من

الدول العربية باتخاذ موقف واضح من السياسة الاميركية يمكن ان نفرضه منظمة التحرير الفلسطينية اذا ما اتخذت مثل هذا الموقف وبفعالية . اما ان نقوم هي بكسر هذا الموقف والسماح لمشاريع اوروبية بالتسرب والتاثير عليه ، فاي موانع تبقى في وجه نظام رجعي عميل كالنظام الاردني توقفه عن التقدم خطوات اكبر واشمل في طريق التسوية الساداتية ؟

واذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية تعي ان الاحاديث التي تجري في واشنطن وفي القاهرة ليست الا مناورة للوصول الى هدف الصفقة الثلاثية الاساسي وهو تشكيل حلف مصري — « اسرائيلي » للدفاع عن المصالح الاميركية في الشرق الاوسط بشكل اسرع ، ومحاولة للمناور على بعض « الفلسطينيين » المستعدين للموافقة على « الادارة الذاتية » مما يشكل ضربة لجبهة الصمود والتصدي ونهج معارضة كامب ديفيد . فلماذا اذا كل هذا التهويل والترهيب غير المباشر من قبلها باللقاء مع اميركا . وكان النصر للشعب الفلسطيني سوف ياتي من واشنطن. ولماذا يعتبر اللقاء مع اميركا وكانه هدف من اهداف ثورتنا .

الموقف المطلوب

اذا كنا لا نريد ان نتبنى المثل الفرنسي القائل « لا دخان بدون نار » واذا كنا لا نريد ان نسيء الظن بالتحركات السياسية لمنظمة التحرير ، الا انه لا بد من التاكيد على المسلمات التالية :

١ — ان الولايات المتحدة الاميركية ومن ورائها اوروبا لم تكن لتجرؤ على طرح مثل هذه المشاريع لو لم تعرف ان هناك من يمكن ان يتبناها .
٢ — ان لقاءات عديدة تحصل بين شخصيات فلسطينية ومسؤولين اميركيين سواء في الولايات المتحدة او في اماكن اخرى بينها الوطن المحتل .
٣ — ان مسالة تصفية الثورة الفلسطينية سياسيا بعد فشل كل المحاولات والضغوطات العسكرية عليها تعتبر الشاغل الاساسي لكل دوائر الاستخبارات الصهيونية والاميركية والغربية .
٤ — ان الحديث عن الوحدة الوطنية الفلسطينية يخيف جميع أعداء المقاومة ، لذا لا بد من اطلاق « مبادرات » يمكنها ان توخر هذا البحث وتشله وتلك مهمة امبريالية اساسية .

تلك هي اذا آفاق التحركات الاميركية والاوروبية ، والمطلوب من منظمة التحرير الفلسطينية ان تعلن بوضوح موقفها من مسالة « الحوار » وان لا تقع في فخ شق الصف الفلسطيني وتشتيت الزخم السياسي والعسكري الفلسطيني ، وكذلك جبهة الصمود والتصدي .

ان هذه المناورات الاميركية ستفشل حتما اذا ووجهت بموقف فلسطيني واضح ومحدد يتعاطى مع حقيقتها المختفية وراء ماتشينات « الحوار » و « الاهتمام بالشعب الفلسطيني » .

والمطلوب ايضا وقفة ادانة من منظمة التحرير الفلسطينية لكل اللقاءات التي تتم والتي كان آخرها لقاء الخالدي وفانس والطرزي وبونغ . ان مصلحة الشعب الفلسطيني الاساسية والشعوب العربية برمتها تكمن في الابتعاد عن نهج الرجعية العربية المتعاطي مع التسوية وفي الابتعاد عن مقولة « التحييد » الساداتية التي تبرز الآن بوجه آخر .

■